

الفصل الثاني : الاطار العملى

المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي

المبحث الثاني : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي

المبحث الثالث : اهمية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي

الفصل الثانى المبحث الاول نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى

البنك الزراعى السودانى :-

اكثر من نصف قرن من الريادة والقيادة فى السودان خدمة الاقتصاد الوطنى والتنمية الزراعيه وادخل ثقافه العمل المصرفى والتقانات للريف
يعتبر البنك الزراعى اول مؤسسة وطنيه متخصصه فى مجال التنمية الزراعيه حيث امتدت مسيرته اكثر من نصف قرن من العطاء المتواصل فى خدمة الاقتصاد الوطنى وتطوير الزراعة فى السودان إدخال التقنيه المصرفيه للريف .

صدر قانون البنك الزراعى فى عام ١٩٥٧ كا اول بنك وطنى فى مجال الائتمان الزراعى حيث جاء مبلاده بعد عام واحد من نيل الاستقلال وقد باشر نشاطه فى عام ١٩٥٩ .
شهد البنك تطوراً هائلاً بزيادة رفع راس المال المصرح به الى ١٠٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ (مليار جنيه سودانى) شراكه ما بين وزارة المالىه ٤٠% وبنك السودان ٦٠% وارس المال المدفوع منه ٧٢٣.٠٠٠ جنيه أضف على ذلك عدد فروع الانتشرة حيث بلغ عددها ١١٤ فرعاً (٩٧+١٧ مكتب)

بجانب الاصول الضخمة المنتشرة فى كل بقاع الوطن وموكاكيه للتطوير الزراعى الذى ينظم العالم أصبح البنك اليه الدولة لتنفيذ فى برنامج النهضه الزراعيه حيث نقل التكنولوجيا الحديثه للزراعة بما إستجلب من تقانات إلات زراعيه إسمدة وتقوى محسنه وجرارات وحاصدات طلبات رى حديثه حتى اصبح البنك الكثر قدره على توفير احتياجات المزرعين التمويليه والمساهمة فى زيادة الانتاج والانتاجيه ، واضحى عبر سياساته صديقاً وعضوا للمزارع لخدمة الرعاة وقطاع الثرة الحيوانيه .

كما دخل البنك مؤخراً فى شراكه ذكيه مع شركات السكر وبعض الشركات الخرى التى ادت نتائجها إعادة الحياة الى بعض المشاريع القومييه (الرهد - كنانه - النيل الابيض).

الخدمات المصرفيه :-

اما النشاط المصرفى اصبح واحد من اهم أنشطه البنك وذلك بغرض تثقيف جماهير المتعاملين مع البنك وخاصة المزارعين والرعاة وصغار المنتجين عبر الريف المنتشر فيما يختصر بالآخار واهميه وكافة المعاملات المصرفيه حيث يقدم خدمات تشمل (قبول الودائع) الجاريه بالعملة الخارجيه وخدمات مصرفيه الكن تشمل خدمات الصرف الالى -

خدمة التحويل الفورية وخدمات المقاصة الالكترونيه واجهات خدمات نقاط البيع وخدمة السويقت

الاهداف الرئيسية للبنك :-

- ١/ تقديم التمويل الزراعى والحيوانى للقطاعات المزارعين والمنتجين والمستثمرين ويشمل التمويل المحاصيل الحقلية انتاج البساتين تسمين الدواجن، الاسماك ، الالبان .
- ٢/ مضاعفه القدرة التمويلية من خلال زيادة الموارد الذاتية والاهتمام بجذب الودائع .
- ٣/ تمويل النشاط التجارى من خلال عمليات الاستيراد والتصدير ومسلتزمات الانتاج والتخزين حيث يمتك اكثر طاقة تخزينه بالبلاد (صوامع بورسودان ، القصارف) والمخازن الاستراتيجيه
- ٤/ توفي إحتياطى وافر من الحبوب لمواجهة الكوارث الطبيعيه .
- ٥/ أستقطاب القروض والمنح وتوطيد العلاقات مع الدول الشقيقه والصدقة والمنظمات والاتحادات الاقليمية
- ٦/ زيادة الانتاجيه لرفع مستوى المعيشه لصغار المزارعين
- ٧/ تمويل قطاعات واسعه كالقطاعات الضعيفه ، قطاع المراة وقطاع الحرفيين عن تكويناتهم التنظيميه الرسميه وغير الرسميه
- ٨/ تحديث وسائل الرى بالبلاد
- ٩/ المساهمة فى تطبيق الحزم التقنيه بتوفير المدخلات اللازمه من (أسمدة ، مبيدات ، تقاوى مختلفه ، خيش)
- ١٠/المساهمة فى الانجاح العمليه الزراعيه لتقليل مخاطر هدم السدود وذلك بمتابعه العمليات الانتاجيه فى كل مراحلها والاعتماد الكامل على التقانه وحمايه المزارع بتمويل التأمين الزراعى
- ١١/ تمويل المشروعات الاستثماريه التنمويه والتجاريه لخدمة البلاد ورفع المستوى المعيشى للفرد وترسيخ الاستقرار فى الريف

نبذه تاريخيه عن البنك الزراعى :-

يبعد الفرع عن مدينة عطبرة حوالى ٧٠ كيلو متر بطريق مسفلت وهو طريق حيوى هام وتزداد أهميه عندما يصل إلى مدينة أبوحمد ووادى حلفا ويصبح فى القريب العاجل طريقاً أقتصادى بالنسبه للمدن التى تظل عليه يربطها ببعضها البعض خاصة العبيديه لان بهام حطه الجمارك المتوط بها اجراء ات تجارة الحدود بين السودان جمهورية مصر العربيه بالنسبه لاجراءات الصادر والوارد وبتفويض من البنك السودان لاعتماد اجراءات الصادر والوارد لكل البضائع وذلك حسب أتفاقيه تجارة الحدود الصادر من وزارة التجارة .

فحدود إشراف الفرع جنوباً متاخماً مع الحدود الجغرافية لفرع عطبرة ، وشمالاً متاخماً مع الحدود الجغرافية لفرع الشريك على ضفة النيل شرقاً وغرباً بالإضافة إلى الجزء الذى تتوسط النيل يغطى مساحات زراعية مقدره لمشاريع كبيرة (مشروع الباقه ، خلاوى ودالفكى على ، الجمعيات التعاونية الزراعيه .

وهناك مشاريع كبيرة بمساحات مقدره تحت الانشاء ويتميز هذا العام عن الاعوام السابقه بشتائه البارد وقد اتسعت الرقعة الزراعيه بفضل اعلان الدولة للنفرة الزراعيه ووفرة المدخلات الزراعيه وتواجدها باسعار معقولة ادت الى حماس الزراعى فان الصرع يقوم با الاعمال المصرفيه من تحاويل وخدمات مصرفيه وله تعامل ممتاز مع المخلصين والتجار يتعاملون مع ادارة الجمارك.

وبحمد الله وتوفيقه بدأت إدارة شرطه الجمارك التعامل مع الفرع بقبول شيكات البنك بعد ان اوقفت التعامل منذ عام ٢٠٠٣ وبد العمل بالفضل فى استلام الشيكات اعتباراً من ٢٠٠٦/٨/٦ م .

الاستثمار والمخازن :-

أولاً التمويل :-

النشاط الزراعى هو العمود الفقرى ومحور الارتكاز لقالبيه مزراعى والاية نهر النيل وهو العامل الرئيسى فى الاستقرار وعدم الهجرة للولايات لآخرى .

وفى منطقته العبيديه بالذات اصبح هنالك عزوف عن الزراعة واتجه المزارعين فى البحث عن معدن الذهب أو العمل فى الاعمال الهامشيه فى محطه الجمارك حمالة سواء كان ذلك على كارو أو على الظهر فهي تدر عليهم عائد يومى مجزى يسد رغباتهم ومتطلباتهم اليوميه . ذلك بخذ ان اجر العامل الزراعى مرتفع بسبب قلة الايدى العاملة فى الزراعة

شهد هذا العام توفير فى الدخلات الزراعيه لإليات وملحقاتها وذلك بفضل برنامج الدولة النقدة الزراعيه مع أتخافض سعرها .

ثانياً: التحصيل :-

الدراسه المتانيه لإجراءات التمويل واتباع الاسلوب الامثل فى فحص وتقسيم الطلبات ودراسة الجدوى الاقصاديه لكل مشروع قبل الدخل فى التمويل يقودنا إلى تحقيق معدلات كبيرة فى نسب التحصيل فى هذا العام ظهرت مشكلة الاعسار للديون التى أستحققت فى نهايه ديسمبر

٢٠٠٥

أنعكس بدوره على نسب التحصيل وقد بلغت النسبة العامة للتحصيل في ٢٠٠٦/١٢/٣١ م ٤٦% وهذا التدى بتغرى الاتى :-

١/ عدم نجاح الموسم الزراعى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ م ادى الى تغير المديونيات وبالتالي عدم السداد .

٢/ قبول سداد ٧٥% للذين يرغبون الزراعة للموسم ٢٠٠٦/٢٠٠٧ م مع المرونه الشديده للذين يرغبون زراعة النقده الزراعيه لمحصول القمح ادى بدوره الى تبنى نسبه التحصيل .

٣/ أنصراف بعض المزارعين وخاصة الشباب منهم إلى العمل والبحث عن الذهب والذى بدوره يدر عليهم دخلا كبيراً ولايحتاج إلى راس مال وبدون مخاطر فضلاً عن ذلك أدى الى زيادة دخل الفرد .

المخازن :-

للفرع مخازن بالضفه الغربيه لنهر النيل كان يستغلها كمكاتب وعندما تقرر نقل الفرع الى إلى الضفه الشرقيه أصبح يستقلها كمخازن وهى لاتسع كل بضائع البنك لصغر سعتها التخزينيه .

أما مخازن الصفه الشرقيه فهى عبارة عن مخازن صغيرة جداً مؤجرة ويلاحظ أن أصحاب هذه المخازن يطالبين بالحاج الزيادة رفع الايجار علماً بان هذه المخازن غير مطابقه المواصفات التخزين وهى تحمل تخزين الاسمدة فقط اما بقية المخزونات مثل المحاصيل الزراعيه والتقاوى فسريراً ما تتضرر بالتسوس والتلف من جراء عدم صلاحيه هذه المخازن وحسب طبيعتها المصممة عنها لا يمكن تبخير المحاصيل بداخلها نسبه تحلل الحيطان والتوافد اى غير محكه التصميم سوى كان ذلك للحيطان والسقف فهى مسقوفه سقفاً بلدياً (عروق نخيل وجريد) .

عليه تقترح تشيد مخزن با لمواصفات الحديثه علماً بان المخزن فى عام ٢٠٠٦ م كميات من القمح المستلم نظير سداد المربحات وصلت الى ١١٠٠٠ جوال (احدى عشر ألف جوال قمح) تقاوى القمح ٢٠٠٨ جوال الاسمدة حوالى ٣٠٠٠٠ جوال (ثلاثون ألف جوال سمد)

العربات :-

توجد بالفرع عربيه دبل كاب بحاله جيدة

المبانى:-

مبانى الفرع مبانى انشاء زراعى تحتاج الى صيانه وتعديل .

الانارة :-

لاتوجد كهرباء بالمنطقة ويوجد ابور انجليزى بحالة جيدة مماوفر الانارة بالفرع و ابور
صينى بحالة وسط يساعد فى حالة الضرورة .
البنك السودانى فرع العبيديه، التقدير السنوى للعام ٢٠٠٦ - فبراير ٢٠٠٧ .

الفصل الثانى

المبحث الثانى

المعايير والاسس المتبعه فى حسابات البنك الزراعى

مقدمة:-

تعريف النظام المحاسبى :-

يمثل هذا النظام المحاسبى مجموعة متناسقة ومتكاملة من الوسائل والإجراءات والاساليب صممت بغرض معالجة جميع المعاملات المحاسبية الخاصة بمعالجة المصروفات الإدارية وبنود الصرف المختلفة الى جانب تغطيه النشاط التجارى البنك من بيع وشراء بالقرر الذى يفى بغرض نتائج نشاط البنك ومركزه المالى بطريقه ملائمة ومناسبة لطبيعة عمل البنك وبشكل إقتصادى من حيث تكلفة المنعه بحيث يساهم فى حماية موجودات البنك وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية والتعارف عليها دولياً والمعايير المحاسبية فى المؤسسات المالية الاسلامية وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة لإداره فى الجهات الخارجية فى الوقت المناسب .

خصائص النظام المحاسبى :-

- من أبرز خصائص هذا النظام والذى يتوجب على جميع العاملين فى البنك وعلى وجة الخصوص المحاسبية العامة العمل بموجبه وترسيخه وحمايته
- ١/ انه مجموعة من النظم الفرعية والذى يتناول كل منها نوعاً معيناً من أنواع المعلومات وبالتالي فإن هذه النظم تصل الى العمق فى كل الأنشطة للبنك التى تمت تغطيتها بواسطة المرشد المختلفه .
 - ٢/ التناسق والتكامل بين مختلف الأنظمة المعمول بها با لبنك وما تتضمنه من إجراءات وأساليب ووسائل حين تكون مخرجات أحد الأنظمة مدخلات لأخر مما يؤدى فى نهاية المطاف الى تحقيق الهدف الكلى للنظام .
 - ٣/ لقدتم تصميم النظام بما يتماشى وطبيعة عمليات البنك وبالتالي فإنه يستوعب جميع أنشطة .
 - ٤/ إن النظام قد أسس على ان يكون إقتصادياً بالنسبه للبنك لموازنه التكلفة مقابل النفعة وذلك من حيث القوى البشرية والأساليب والإجراءات التى ينص عليها
 - ٥/ إنه يمثل الحماية لموجودات البنك وحقوقه والتزاماته بما يتضمنه من إجراءات الرقابة الداخلية
 - ٦/ انه يستند على الممارسة المعنية المؤسسة على قواعد ومعايير الأداء المحاسبى المتعارف عليها محلياً ودولياً .

- ٧/ إنه يختص بتقديم التقارير المختلفه التي تلبى حاجه مختلفه الأطراف الداخليه والخارجيه
٨/ ضروره أن تعد التقارير بالصوره المطلوبه وفي الوقت المحدد أو المناسب .

الأهداف العامة النظام :-

- إن النظام المحاسبى يهدف فى مجمله الى :-
تحديد نتائج العمليات وذلك بتحديد وقياس المعلومات الحميه التي تتعلق بنشاط البنك وإعداد تقارير عن نتائج هذا النشاط خلال فتره معينه .
تتبع أصول وإلتزامات البنك وذلك بما يمكن من الحفاظ على سلامة لأصول وقياس المركز المالي للبنك فى تاريخ معين ويتحقق ذلك عن طريق مسك الوفاتر منتظمه وحفظ حسابات كاملة ومستقله بكل أصل من الأصول وكل إلتزام من إلتزامات تسهيل عمليات البنك ونشاطه والتجارى والادارى عن طريق توفير المعلومات اللازمه القيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفيه أفضل
تحقيق الاهداف النوعية لاداء النظام المحاسبى بشكل عام والذي يتمثل فيما يلى :-
الإلتزام بمعالجه البيانات بكفاءة وبأدنى حد من التكلفة
تقديم التقارير والمعلومات بالسرعه المطلوبه
ج- تحقيق أعلى درجة من الدقة والعناية اللازمه
د- منع الغش والتلاعب وسوء الإستخدام
عناصر النظام المحاسبى ومقوماته :-

١/ القواعد والعايى :-

وهى تتمثل الاطار الذى يحكم عمل النظام ومصدر الأحكام فيه وهى التي تحدد مساره وتوجيه أعماله وتحكم إجراءاته وتهدف الى ضمان النوعية فى أداء العمل ومصادر هذه القواعد والمعايير التي اسندت اليها :-

أ/ القوانين والتشريعات خاصة بما يتعلق منها فى قانون تنظيم العمل المصرفى وقانون شركات
ب/ معايير الاداء المحاسبى المصادق عليها والتعارف عليها ومحلياً ودولياً .

ج/ القرارات الادارية داخل البنك

د/ الممارسات التعارف عليها

٢/ هيكل النظام :-

ان البناء التنظيمي العام في هذا النظام قد أسس على نظام حسابات التكلفة وتقديم الخدمات الى جانب أنظمه الشتريات والمخازن والأوجور كأنظمه فرعية وذلك إستناداً على طبيعه البنك الخدميه التي تتمثل في تقديم الخدمات المصرفيه على جانب أفاق التوسع في عمليات الاستثمار ، مع الاخذ في الاعتبار الشبكة المصرفيه ومايتطلبه الامر من اعداد حسابات فرعية للوحدات التابعة

٣/ الوسائل :-

أ/ المستندات ولدورة المستنديه :

أن اول مقومات هذا النظام هي المستندات التي نص على إستخدامها في مرشد العمليات المصرفيه . الاستثماريه وتسلسل أنسيابها في دورات منتظمه (الدورة المستنديه) اذا ان المستندات هي التي تتولى عملية تحويل البيانات (المدخلات) الى لغة النظام وهي بالتالي تمثل نقطه البدايه وبوابة النظام ثم تسمر مهمتها لتتيح العاملات المحاسبية والمعالجات من خلال النظام وفقاً ماهو منصوص عنه وبالتالي فإن الالتزام والعنايه الكافيه بأستخدام المستندات المنصوص عنها وتتيح انسيابها خطوة بخطوة وعمليات القيد والترحيل التعلقه بها في مختلف السجلات يصبح واجباً ملزماً لكل العاملين بالبنك . خاصة المحاسبية .

ب/ المجموعه الدفترية :-

تعتبر المجموعه الدفترية المستخدمه في قسم الحسابات العامة من الدعائم الاساسيه لهذا النظام إذ أنها تعتبر أداه للتسجيل والتحليل والعض والمستمر وفي نفس الوقت مصدراً لاعداد البيانات الماليه والتقارير المختلفه التي تخدم أهدافاً متعددده والمجموعه الدفترية في هذا النظام تنقسم الى مجموعتين فرعيتين هما :-

١/ السجلات المحاسبية :-

وهي السجلات التي تسجل فيها القيود المحاسبية الأصلية التي تعد وفقاً لمبدأ وقواعد القيد المزدوج وتتكون هذه السجلات من :-

أولاً:- دفاتر القيد الرئيسية وهي :-

أ/ دفتر الأستاذ العام .

ب/ دفاتر الأستاذ المساعد .

ج/ دفتر اليومية العامة .

د/ اليوميات المساعد .

كما أن استخدام دفاتر اليومية ذو الأعمدة المتعدد والمصنفة حسب بنود الحسابات يعد الأساس لتسجيل كل المعاملات المصرفية والمالية والمحاسبية في الحسابات العامة والتي تستند الى مبدأ القيد المزدوج والتي يقوم بها البنك حسب تسلسلها أوتاريخ حدوثها .
يقم القيد في دفتر الأستاذ المساعد مباشرة ويستخدم هذا الدفتر لتبويب البيانات الخاصه بالعملا في مجموعات متجانسة يكون لكل عميل حساب تمهيداً لتخليص نتائجها وإستخدام هذه النتائج في إعداد البيانات المالية وذلك وفقاً ما هو منصوص عنه .

٢/ السجلات الإحصائية :-

وتسجل فيها جميع البيانات الإضافية التي تعتبر لازمة لتكوين قاعده بيانات وتساعد الإدارة في عملية إتخاذ القرار وحل المشاكل الإدارية كما أنها قد توفر معلومات التي يحتاجها مستخدمى القوائم المالية . وتشمل هذه السجلات على إحصائه عن الخدمات ونوعيتها وعلى سبيل المثال فهذه السجلات تتكون من :-

١/ سجل المستندات المالية ذات القيمة .

٢/ سجل أوامر الشراء .

٣/ سجل باسماء المصارف والبنوك التي يتعامل معها البنك

٤/ سجل أسماء وعناوين المساهمين فى البنك

٥/ سجل وقائع إجتماعات مجلس الإدارة والقرارات

٦/ سجل القوى العاملة .

٧/ سجل توقيعات المسئولين والتوقيعات لدى البنك

٨/ السجلات الإحصائية الأخرى المحفوظة لدى أقسام البنك (إعتمادات - كمبيالات - ضمانات - تحاويل الخ).

٩/ أى سجلات إحصائية تقررها إدارة البنك .

ج/ أوراق العمل :-

إن إعداد المستندات وإجراءات القيود المحاسبية وإعداد التقارير المختلفة تعتمد بشكل جوهري على توفير معلومات ضرورية تمثل الأساس لها وبالتالي فان أوراق العمل التي توفر هذه المعلومات تعتبر جزءاً مكملاً وضرورياً للمستندات المؤيده للمعاملات المحاسبية وعلية لا بد من اعداد هذه الأوراق وحفظها ومنها على سبيل المثال :-

١/ قوائم المرتبات والأجور

٢/ أوراق عمل التسويات وتعديل الأخطاء الحسابية والمحاسبية .

٣/ أوراق عمل تسويات الأهلاك السنوى الأصول الثابتة .

- ٤/ قوائم حصر وجرد وتقييم المخزون فى آخر المده .
- ٥/ ورقة عمل إحتساب الزكاة والضرائب المستحقة .
- ٦/ قوائم تحديد أعمال الديون المستحقة على الغير نظير تعاملهم مع البنك
- ٧/ قوائم تحديد المخزونات التقادمة والهالكة إن وجدت .
- ٨/ كشوفات الحاسوب التى تتضمن الحركة اليومية للمعاملات المحاسبية لكل يوم .
- ٩/ صور من الرواجع المرسله لبنك السودان .
- ١٠/ كشوفات الخدمات اليومية .
- ١١/ كشف تسوية حسابات البنك لكل فرع علي حده .
- ١٢/ كشف تسوية حسابات المراسلين الأجانب .

المبحث الثالث

أهمية الرقابة علي الأداء المالي بالبنك الزراعي

الرقابه او المراجعة لها معايير فى بنك السودان لى بنك لتعرف على الاشراف فى البنك .
لتمويل فى البنك الزراعى .

مصادر التمويل

السيولة

الاستثمارات

فى عملية الصرف تعمل عليه plines , لا بد عند التمويل لاي عملية يكون عندك المركز المالى جيدا بطريقه حفظ اموال المودعين متنوعه بالمناشير فى البنك .
لاى فرع توجد موازنه تكلفه العنصر البشرى يترتب ذلك فى العاملين , فى اخر السنة ترسل موازنه كل فرع الى البنك الزراعى.
العمل الاضافى .

اى عامل او مدير وحدة قام بعمل بعد موافقت العمل الرسمى يستحق اجر .

الرقابه على الخزينه :-

من انواع الرقابة الرقابة الفجائية وتنقسم الى قسمين :-

١/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعى الرئيسى الى البنك الفرع .

٢/ الرقابة الفجائية من قبل البنك الزراعى الفرع وتكون من مدير الفرع.

مفاتيح الخزينه :-

يكون لكل فرع من البنوك مفاتيح للخزينه احدهما فى البنك والاخر فى البنك الرئيسى (الام) والمفتاح الموجود بالفرع تكون منه نسخة مع العميل والاصل مع مدير الفرع فى نهاية كل يوم يقوم امين الخزينه

يتبع البنك الاساليب والادوات التاليه لتحقيق الاهدافه :-

١/ منح التمويل القصير لايزيد أجله عن ١٨ شهر او يشمل تمويل نقدى لمقابلة التكاليف التشغيلية للماحصيل الانشطه المختلفه

تمويل عيني لتوفير مدخلات الانتاج من سماد وخيش

تمويل تسويق المحاصيل (مشاركه تسويقية)

التمويل التشغيلي الانتاج الحيوانى - البان - دواجن - تسمين - اسماك ومناحل .
٢ - التمويل متوسط الاصل يزيد أجل عن ١٨ شهر وحتى ٥ سنوات ويشمل .
تمويل انشائيات الري للمشروع الزراعيه فى مجال الانتاج النباتى الحقلى والبستانى .
تمويل الانتاج الحيوانى الاصل الانتاجيه كالحظائر والمعدات .
تمويل المكينه الزراعيه مثل آليات و معدات
تمويل الاعمال المرتبطه بالزراعة مثل :-
التسويق الزراعى بوسائطه المختلفه (اوسائط تخزين وترحيل عاديه ومبردة)
إنشاء وتجهيز وحدات التصنيع الزراعى.
حفر الابار
وحدات الانتاج المعدات الزراعيه .
٣ / التمويل طويل الأجل:-

تمويل أستصلاح الاراضى وتطوير نظم وانشائيات الري للمشاريع الكبيره
معايير التمويل بالبنك الزراعى :-

يقوم البنك باعداد سياسات التمويل لانتاج المحاصيل لكل قطاع من القطاعات الزراعيه
وتجدد هذه السياسات سنوياً قبل فتره كافيه من بداية الموسم الزراعى وتوزع على الوحدات
الاشرافيه بالبنك علماً بان هذه السياسات تشارك فى وضع مقترحات الفروع والوحدات الاشرافيه
، كما يتم أستصحاب الخطه الزراعيه القوميه والطقس المتوقع بهطول الامطار
وعادة يتم إعداد السياسات الاتيه :
سياسة التمويل القطاع المطرى الالى .
سياسة تمويل القطاع المروى الموسم الشتوى
سياسة تمويل الموسم الصيفى (الدميره)
سياسة تمويل محاصيل الصادر وتحدد السياسة الاتى :-
المساحات المقترح تمويلها لكل محصول فى كل قطاع جغرافى .
تكلفة الانتج المتوقعه لكل محصول .
ميزانيه التمويل للمحاصيل المختلفه .
سعر السلم ثم تحدد على ضوء التكلفة المتوقعه
شروط وضوابط التمويل

الغرض من الرقابة إدارة البنك على العميل :-

- ١/ التأكد من استقلال الذى أحد من اجله التمويل .
- ٢/ متابعة سير عمل الذى تم تمويله
- ٣/ معالجة اى أشكاليات تطراء و الوقوف على مشاكل تعترض مشروع العميل .
- كيفية الرقابة على المشاريع التى يمولها البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية :-
- في عمليات تمويل المشاريع لابد ان يتأكد البنك من دراسة جدوي المشروع واهمها :-

١/ نوع المشروع

٢/ حجم المشروع

٣/ نوع الانتاج

٤/ جدية مجلس ادارة المشروع

٥/ شهادة التصديق للمشروع والعاملين .

شروط مجلس ادارة المشروع :-

- الامانة والصدق

- ان يكون العملاء ذو خبرة ونتاجية .

السمعة الطيبة والتأكد من عمد اختلاسه من بنك اخر .

وبعد عمليه التمويل تقوم لجنة مخصصه من البنك لمتابعة عمل المشروع والتأكد بين

العمل فيه وحل المشكلات التى تواجه عمل المشروع مثل

تمويل مشروع زراعى من قبل البنك الزراعى السودانى فرع العبيدية

اولاً اختيار العميل او الذبون وهداء العميل يقوم بجلب مستندات المشروع الى البنك لدرستها

كشاهاده الارض

حجم مساحة الارض

شهاده التصديق

ضمان المشروع

عدد العمال

التأكد من جديه مجلس ادارة المشروع وانه نوکفاءه عليه وخبره ويقوم المشروع

بتحديد مفوضين يتعاملون مع البنك ويقوم البنك بتسجيل مستنداتهم

ثم يقوم عامل (اللجنة مخصصة) من البنك بالزياره الميدانيه لمكان المشروع ويتأكد من مساحة

المشروع ومصادر المياه ونوعية الارض ومدى انتاجها .

وبعد الداسه يقوم البنك بتمويل المشروع بعقد المقاوله وفيه تتم كل البدائيات اللازمه تجهيز الارض الزراعيه ويقوم التيم العامل بالبنك بزياره الارض مره اخرى للتأكد من العمليات البدائيه طبقت ثم يقوم البنك بتمويل المشروع با لتقاوى والسماذ وفي الحصاء يقوم التيم العامل او الجنه المخصصه بزياده المشروع والغرض من هذه الزيارات التأكد من المشروع منتج وان التقاوى زرعت بالفعل والارض هي بالفعل التى تمت دراستها زرعة والزيارات ايضاً يكتشف منها جديه العاملين والاهتمام بالمحصول

الشيك الشخصى والشيك من ضامن

الشيك الشخصى هو الشخص النتج والشيك من ضامن هو ياتى طرف الستفيد لضمانه المستفيد لدى البنك يقوم صاحب التمويل بسحب ارصه من البنك وبعد ذلك يقوم بالسداد وفي حاله عدم السداد يقوم البنك بالرجوع الى رصيد صاحب الضمان (الشيك الضامن) إذا كان لديه رصيد يقوم مكتب الحسابات بخصم متعلقات البنك والباقى للضامن واذا لم يوجد لديه رصيد يقوم البنك بمطالبته حتى تصل الى الحل عن طريق القانون .

الفصل الثالث : الاطار النظرى

المبحث الاول : النتائج

المبحث الثاني : تحليل البيانات

المبحث الثالث : التوصيات

الفصل الثالث

المبحث الاول

تحليل المعلومات

يعد مصطلح الرقابة رغم ما ارتبط بالمفهوم من سلبيات من المصطلحات الادارية التي زادت اهميتها في السنوات الاخيرة واصبحت محط ابحاث علمية وتجارب عملية تهدف الى تطوير اساليبها للتقنيات المستخدمة لتواكب التطورات والتغيرات التي شهدها العالم .

وتتبع اهمية الرقابة من كونها رقابية قانونية ومالية تحكم التصرفات المالية المحاسبية والادارية ذات الطابع المالى ومن خلال مشكلة الأداء المالى المتمثلة فى اختلال فى بنود الصرف ووجود الاخطاء والفروقات التى تظهر فى اجراء عملية التسوية .

وتظهر فروض البحث فى وجود اجهزة رقابية اكثر كفاءة وامنا لتساعد فى النمو الاقتصادى والمحافظة على اموال الدولة ايضا وجود نظام مرضى للرقابة يقلل من احتمالية التحريفات وكذلك هيكله الاجهزة الرقابية فى الدور الذى تنوط به جهدا مقمرا يساهم فى عملية النمو الاقتصادى وكذلك ادخال الاساليب الاكثر تطورا يودى الى تحسين الاجهزة الرقابية واخيرا التطبيق الثابت للمعايير المحاسبية المتعارف عليها يظهر عدالة عرض الوضع المالى ونتائج العمليات .

تعتبر الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك وتمثل وحدة التحكم فى بنود الصرف التجارى الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التى يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .

نجد ان وحدة المراقبة تقوم بمسح (زيارة ميدانية) للمرفقة والتأكد من جدوتها او عدم جدوتها وتعكس هذا على مسؤول الادارة وايجاد الضمان والامان عبر تقصى الحقائق للمعاملات التجارة السابقة للجهة التى تبدا التمويل ويقوم البنك بايجاد خبراء لدراسة جدوي تسبق عملية التمويل لايجاد الضمان وارجاع الاموال :

ايضا يقوم البنك بدراسة الضمان كشخص و مراجعة معاملاته مع البنك انعكاس الاثار الرقابية فى نمو الاقتصاد داخل البنك من ثم أى زيادة فى الناتج المحلى وتحسين الاوضاع المعيشية لدى الاسرة مما ينعكس على نمو الاقتصاد القومى من الضروري تطبيق الرقابة فى جميع المصارف التجارية لكى يكون اثرها فى الاقتصاد القومى والناتج المحلى نحو الامام والازدهار بالدولة نحو اقتصاد اقوي والدخول بها ضمن الدول المتقدمة

من واقع المعاش داخل المصارف التجارية نجد ان هيكل الاجهزة الرقابية تلعب دور في تسيير البنوك نحو الامام ونجد ان الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية لتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التي تتم عبر المناشط المختلفة والتناسب والتكامل بين مختلف الانظمة المعمول بها وماتضمنه الاجراءات واساليب ووسائل ايضا حسب المعايير والقواعد للاداء المحاسبي المتعارف عليه محليا ودوليا .

وفي عملية تحديد النتائج يقوم علي تحديد نتائج حسب المقاييس ومعلومات مالية وتتبع اصول والتزامات البنك للمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية بما يمكن الحفاظ علي سلامة الاصول والقياس للمركز المالي للبنك حسب فترة زمنية معينة ومتفق عليها وتقوم بمراقبة عمليات ونشاطه المصرفي والتجاري والاداء الاداري عن طريق توفير المعلومات اللازمة والقيام بهذه العمليات وتقديم خدمات مصرفية افضل يساهم في الدور المنوط به لدعم عملية النمو الاقتصادي منع الغش والتلاعب سواء الاستخدام والحرص علي الاداء الاداري المصارف التجارية كافراد وجماعة والتقليل من معوقات العمل الاداري والتجاري والحد من التكلفة بالالتزام بمعالجة البيانات .

المبحث الثاني

النتائج

- ١/ ان نظام البنك الجيد في عملية الرقابة علي التمويل يحقق ايرادات مالية من التحصيل .
- ٢/ الاجهزة الرقابية من الوحدات الهامة داخل البنك تمثل وحدة التحكم في بنود الصرف التجاري الى معاملات التجارية والمشروعات الاستثمارية التي يقوم بها البنك من تمويل المشروعات الزراعية .
- ٣/ يقوم البنك بايجاد خبراء في دراسات الجدوي وتسبق عملية التمويل لايجاد الضمان ومراجعة معاملاته مع البنك .
- ٤/ وحدة المراقبة للبنك تقوم بمسح (زيارة ميدانية) المرفقة والتأكد من جدوتها وتعكس هذا علي المسؤول الاداري .
- ٥/ نجد ان هيكله الاجهزة الرقابية تلعب دورا في تسيير البنك نحو الامام
- ٦/ الاجهزة تعتمد علي نظم فرعية وتصل الى ابعد مدي في نشاط البنك التي تتم عبر المراحل المختلفة والتناسق والتكامل بين مختلف الاجهزة المعمول بها .
- ٧/ في عملية تحديد النتائج يقوم البنك باتباع الاصول والالتزامات والمعايير والقواعد والمقاييس الدولية والمحلية .

المبحث الثالث

التوصيات :-

وفق نتائج الدراسة يمكن التوصية بالاتي :-

بعد كل ماتوصلنا اليه بعد دراسة هذا البحث وتحليل الجزء النظري مع الجزء العملي وتحليل الجزء العملي مع فروض البحث نجد ان البنك الزراعي فرع العبيدية يسير بشكل جيد في السنوات السابقة .

نوصى بالاتي :-

- ان يتبع البنك نفس الاسلوب والنهج السائر الذي كان متبعاً في السنوات السابقة .
- الالتزام للرقابة والفهم لها بمعنى انها تمثل اهمية لكل من ادارة البنك والعاملين .
- الاهتمام بالعاملين ذوي الخبرة لدراسة الجدوي .
- الاهتمام لعملية الرقابة علي الاداء المالي بالبنك الزراعي التي كانت تتبع مسبقاً .

الخاتمة

نجد من خلال دراستنا للرقابة المالية ان الرقابة المالية في المنشآت والمصارف التجارية نجدها تاخذ الاهتمام الاكبر في تسيير العمليات التجارية التي يقدمها البنك وتتحكم في المصروفات والمدخلات وتقوم بمتابعة عمليات وتمويل وتقديم الدراسات التمهيديّة للمشاريع التنموية بالمنطقة ودراسة جدوي المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها البنك وايضا يقوم بالمراقبة الخاصة بالاعمال داخل البنك .

قائمة المراجع

أولاً المراجع :-

- ١/ أ. د. ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، اصدار ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ، ص ١٥٩
- ٢/ جميل احمد توفيق استاذ ادارة الاعمال . محمد صالح الحناوي رئيس قسم ادارة الاعمال ، الادارة المالية ، اساسيات تطبيقية ، الدار الجامعية ، طبع ونشر وتوزيع الاسكندرية ١٩٩٣م ، ص ٢١
- ٣/ د. حسن احمد توفيق ، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية ، اصدار ١٩٩٢م ، ص ٣٠٥
- ٤/ سعيد محمد النصرى التنظيم والادارة ، الناشر الدار الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص ٢٣١
- ٥/ د. عبدالفتاح محمد الصحن ، د. فتحى رزق السوافيرى ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص ١٠
- ٦/ د. على ماهر ابو المعاطي ، ادارة المؤسسات الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م ، ص ٣٠٩
- ٧/ عوف محمد الكفراوي ، الرقابة المالية النظرية والتطبيق ، الاصدار الثانية ١٩٩٨م ، ص ١٢
- ٨/ د. قرشى فريد ، تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ٢
- ٩/ نهال فريد مصطفى ، ادارة الامداد ، اصدار ١٩٩٧م ، ص ٣٥٣

ثانياً : مواقع الانترنت :-

www.hakhouzam.hicham.com المغرب

فهرس الموضوعات

مرقم الصفحة	الموضوع
أ	الآيه
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د-ن	خطة البحث
	الفصل الاول : الاطار النظرى
١٠-١	المبحث الاول : مقدمة عن الأداء المالى والرقابة المالية
١٦-١١	المبحث الثانى : التطورات التى حدثت علي الاجهزة الرقابية
٢٥-١٧	المبحث الثالث : اهمية الاداء المالى
	الفصل الثانى : الاطار العملى
٣٠-٢٦	المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي
٣٥-٣١	المبحث الثانى : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي
٣٩-٣٦	المبحث الثالث : أهمية الرقابة علي الاداء المالى بالبنك الزراعي
	الفصل الثالث : النتائج والتوصيات
٤١-٤٠	المبحث الاول : تحليل البيانات
٤٢	المبحث الثانى : النتائج
٤٣	المبحث الثالث : التوصيات
٤٤	الخاتمة
٤٥	المراجع
٤٦	فهرس الموضوعات